

(...دليل إستخراج الوثائق (شهادة الجنسية، صحيفة السوابق العدلية، المساعدة القضائية

دليل إستخراج الوثائق
(...شهادة الجنسية، صحيفة السوابق العدلية، المساعدة القضائية)

هذه بعض الأعمال الولائية والخدمات المرفقية للعدالة التي تهم بالدرجة الأولى المواطن الجزائري وما يجب أن يعلمه حول كيفية الحصول على هذه الوثائق والخدمات... من شهادة الجنسية الجزائرية، صحيفة السوابق العدلية رقم 03، الحجز العقاري، المساعدة القضائية، العفو، زيارة المحبوسين، الترشيح، تصحيح عقود الحالة المدنية، ..شهادات الكفالة

: طلبات الحصول على شهادة الجنسية الجزائرية

حالة الشخص المولود من أب جزائري *

1.(شهادة ميلاد المعني بالأمر (أصلية).

2.(شهادة ميلاد الأب(أصلية).

3.(شهادة ميلاد الجد أو شهادة وفاته (أصلية).

4.طابع جبائي 20.00 دج.

حالة الشخص المولود في الجزائر من أم جزائرية *

1.(شهادة ميلاد المعني بالأمر (أصلية).

2.(شهادة ميلاد الأم (أصلية).

3.شهادة ميلاد الجد من الأم (أصلية) أو شهادة الجنسية للأم.

4.طابع جبائي 20.00 دج.

:عديم الجنسية *

1.(شهادة ميلاد المعني بالأمر (أصلية).

2.(شهادة ميلاد الجد من الأم (أصلية).

3.طابع جبائي 20.00 دج.

:الجنسية المكتسبة *

1.نسخة من مرسوم التجنس.

2.طابع جبائي 20.00 دج.

ملاحظة: تستخرج شهادة الجنسية الجزائرية على مستوى المحاكم

: طلبات الحصول على شهادة السوابق العدلية رقم 03

1.شهادة ميلاد المعني بالأمر.

2.طابع جبائي بمبلغ 30.00 دج.

كما يمكن طلب صحيفة السوابق القضائية عبر موقع وزارة العدل عبر الانترنت

:ملف الحجز العقاري

1. طلب الحجز يبين فيه العقار بصفة عامة و شاملة.
2. النسخة التنفيذية للحكم أو الاعتراف بالدين أو الرهن مشهور بالمحافظة العقارية.
3. محضر امتناع.
4. محضر عدم وجود منقولات.
5. التبليغ بالتكليف.

:شروط منح المساعدة القضائية

(المادتين 5 و 6 من الأمر رقم 57/71 المؤرخ في 1971/08/05)

- يتعين على كل مواطن يرغب في الاستفادة من المساعدة القضائية توجيه طلب مكتوب إلى السيد وكيل الجمهورية يتضمن عرضا وجيزا لموضوع الدعوى المراد إقامتها و يجب أن يرفق الطلب بالوثائق التالية
1. مستخرج من جدول الضرائب أو شهادة عدم فرض الضريبة.
 2. تصريح شرفي مصادق عليه أمام البلدية يؤكد فيه الطالب قلة موارده المالية و عدم قدرته على ممارسة حقوقه.
- أمام القضاء

:تشكيل ملف العفو

:يتطلب تشكيل ملف العفو إعداد و تقديم الوثائق التالية

1. شهادة ميلاد أصلية خاصة بصاحب الطلب.
 2. نسخة من الحكم أو القرار الجزائي.
 3. (صحيفة السوابق القضائية رقم 3.03).
 4. شهادة عدم الخضوع للضريبة.
 5. شهادة عدم العمل.
 6. شهادة الفقر تستخرج من المجلس الشعبي البلدي لمحل إقامة الطالب.
- بعد ذلك يحول الملف إلى الضبطية القضائية المختصة إقليميا بغرض إجراء بحث اجتماعي حول سلوك الطالب و موارد معيشته
- بعد الانتهاء من كل هذه الإجراءات يرسل الملف إلى النيابة العامة مشفوعا برأي نيابة الجمهورية
- ملاحظة: توجه طلبات العفو إلى السيد وزير العدل

:زيارة المحبوسين

- :المواد 66 و 67 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين تخضع زيارة المحبوسين لـ
- للمحبوس الحق أن يتلقى زيارة أصوله و فروعه إلى غاية الدرجة الرابعة و زوجه ومكفوله و أقاربه -
- بالمصاهرة إلى غاية الدرجة الثالثة
- يمكن الترخيص استثناء بزيارة المحبوسين من طرف أشخاص آخرين أو جمعيات إنسانية و خيرية إذا تبين أن -
- في زيارتهم له فائدة لإعادة إدماجه اجتماعيا
- كما أن للمحبوس الحق في ممارسة واجباته الدينية و في أن يتلقى زيارة رجل دين من ديانته -
- للمحبوس الحق أن يتلقى زيارة الوصي عليه و المتصرف في أمواله ومحاميه أو أي موظف أو ضابط عمومي -
- متى كانت أسباب الزيارة مشروعة

:ملف الترشيح

1. طلب خطي.
2. شهادة ميلاد الأب.

3. شهادة ميلاد الابن.
4. شهادة طبية للابن عليها صورة.
5. صحيفة السوابق القضائية بطاقة رقم 5.03.
6. صورة بطاقة التعريف الوطنية للأب و الابن.

تصحيح عقود الحالة المدنية:

(المواد 49-50-51 من الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19/02/1970 المتعلق بالحالة المدنية)
يمكن تصحيح البيانات الخاطئة التي تتضمنها عقود الحالة المدنية (الميلاد-الوفاة-الزواج) و يكون ذلك عن طريق إيداع ملف لدى أمين الضبط المكلف بالحالة المدنية على مستوى المحكمة.

أولاً: الوثائق المطلوبة لتصحيح عقد الميلاد

1. طلب خطي باسم المعني بالتصحيح (أو باسم ممثله القانوني إذا كان قاصراً) موقع عليه.
2. نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني بالتصحيح.
3. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بالتصحيح.
4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بالتصحيح.
5. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الجد من جهة الأب للمعني بالتصحيح.
6. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بالتصحيح أو تصريح شرفي بعدم تسجيل عقد الزواج.
7. أية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في التصحيح.

ثانياً : الوثائق المطلوبة لتصحيح عقد الوفاة

1. طلب خطي باسم الطالب موقع عليه من طرفه.
2. نسخة أصلية لأي عقد من عقود الحالة المدنية من شأنها أن تثبت صفة الطالب ومصلحته من التصحيح طالما أن المعني بالتصحيح متوفي.
3. نسخة أصلية من شهادة وفاة المعني بالتصحيح.
4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني بالتصحيح أو تصريح شرفي بعدم تسجيل ميلاده.
5. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بالتصحيح.
6. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بالتصحيح.
7. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بالتصحيح.
8. أية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في التصحيح.

ثالثاً : الوثائق المطلوبة لتصحيح عقد الزواج

- 1- طلب خطي باسم المعني بالتصحيح (وباسم الطالب على أن يقدم ما يثبت صفته ومصلحته من هذا التصحيح) موقع عليه من طرفه.
- 2- نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوج.
- 3- نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوج.
- 4- نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوجة.
- 5- نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوجة.
- 6- أي وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في التصحيح.

بعد عرض الملفات على السيد وكيل الجمهورية يقوم هذا الأخير بتحديد نوعية التصحيح الواجب ملاحظة إجراؤه فإذا كان الخطأ مادياً وبسيطاً كان التصحيح إدارياً ويتولى السيد وكيل الجمهورية إجراؤه، وإذا كان الخطأ جوهرياً كان التصحيح قضائياً وفي هذه الحالة يحال الملف على القاضي المكلف بالحالة المدنية

إلغاء عقود الحالة المدنية:

المواد 46 و47 و48 من الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19/02/1970 المتعلق بالحالة المدنية يمكن إلغاء عقود الحالة المدنية (الميلاد-الوفاة-الزواج) وذلك ما تأكد أنها سجلت أكثر من مرة أو ثبت أنها مزورة. ويكون ذلك عن طريق إيداع ملف لدى أمينالضبط المكلف بالحالة المدنية على مستوى المحكمة.

: أولا-الوثائق المطلوبة لإلغاء عقد الميلاد

1. طلب خطي باسم المعني بالإلغاء (أو باسم ممثله القانوني إذا كان قاصرا) موقع عليه من طرفه-1
2. نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني المطلوب إلغاؤها
3. (نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني المطلوب الاحتفاظ بها) في حالة وجود شهادتين للوفاة -3
4. شهادة ثبوت الشخصية
5. نسخة من حكم قضائي نهائي قضى بالتزوير أو قضى بإسقاط نسب أو بأي شيء يتعلق بحالة الشخص
6. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بالإلغاء
7. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بالإلغاء
8. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بالإلغاء أو تصريح شرفي بعدم تسجيل عقد الزواج
9. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الجد من جهة الأب المعني بالإلغاء
10. أي وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في بالإلغاء

: ثانيا-الوثائق المطلوبة لإلغاء عقد الوفاة

1. طلب خطي باسم طالب الإلغاء (أو باسم المعني إذا كانت وفاته قد سجلت خطأ) موقع عليه من طرفه-1
2. (نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني) (أو شهادة عدم تسجيل الميلاد)
3. نسخة أصلية من شهادة وفاة المعني بالإلغاء المطلوب إلغاؤها
4. (نسخة أصلية من شهادة وفاة المعني بالإلغاء المطلوب الاحتفاظ بها) في حالة وجود شهادتين للوفاة
5. (نسخة من حكم قضائي نهائي يتعلق بحالة الشخص). (في حالة وجود الحكم
6. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بإلغاء شهادة وفاته
7. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بإلغاء شهادة وفاته
8. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بالإلغاء شهادة وفاته أو تصريح شرفي بعدم تسجيل عقد الزواج
9. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الجد من جهة الأب المعني بإلغاء
10. أية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في إلغاء الوفاة

: ثالثا :الوثائق المطلوبة لإلغاء عقد الزواج

1. طلب خطي باسم المعني بالإلغاء (وباسم الطالب على أن يقدم ما يثبت صفته ومصلحته) موقع عليه من طرفه-1
 2. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوج
 3. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوج
 4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوجة
 5. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوجة
 6. نسخة أصلية من عقد الزوج المراد إلغاؤها
 7. نسخة أصلية من عقد الزوج المراد الاحتفاظ به
 8. نسخة أصلية من شهادات ميلاد الأبناء الذين يكونون قد ولدوا في إطار هذا الزواج
 9. أي وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في إلغاء عقد الزواج
- ملاحظة:بعد عرض الملفات على السيد وكيل الجمهورية يقوم هذا الأخير بإحالتها إلى القاضي المكلف بالحالة بالمدينة بعد أن يقدم التماساته ليفصل فيه طبقا للقانون

:إنشاء عقود الحالة المدنية المغفلة

(الموارد/39-40-41-42 من الأمر رقم 20/70 المؤرخ في 19/02/1970 المتعلق بالحالة المدنية)
يمكن إنشاء عقود الحالة المدنية (الميلاد-الوفاة-الزواج) وذلك إذا ما تأكد أنها لم تقيد في سجلات الحالة المدنية على مستوى البلدية واغفل تسجيلها لأسباب أو لأخرى ويكون ذلك عن طريق إيداع ملف لدى أمين الضبط المكلف بالحالة المدنية على مستوى المحكمة.

:أولا-الوثائق المطلوبة لقيد الميلاد

1. طلب خطي باسم المعني بالقيد(أو باسم ممثله القانوني إذا كان قاصرا) موقع عليه من طرفه.
2. نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني المطلوب بالقيد.
3. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بالقيد.
4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بالقيد.
5. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بالقيد أو تصريح شرفي بعدم تسجيل عقد الزواج.
6. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الجد من جهة الأب المعني بالقيد.
7. شهادة عدم تسجيل الميلاد أو تصريح شرفي بذلك.
8. شهادة طبية تحدد السن التقريبي للمعني وعليها صورة شمسية.
9. شهادة حياة.
10. شهادة عائلية وأية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في القيد.

: ثانيا: الوثائق المطلوبة لقيد الوفاة

1. طلب خطي باسم طالب الإلغاء (باسم المعني إذا كانت وفاته قد سجلت خطأ) موقع عليه من طرفه.
2. (نسخة أصلية من شهادة ميلاد المعني المطلوب قيد وفاته (أو شهادة عدم تسجيل الميلاد).
3. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب المعني بقيد وفاته.
4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أم المعني بقيد وفاته.
5. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الجد من جهة الأب المعني بقيد وفاته.
6. نسخة أصلية من عقد زواج والدي المعني بقيد وفاته أو تصريح شرفي بعدم تسجيل عقد الزواج.
7. شهادة عدم تسجيل الوفاة أو تصريح شرفي.
8. (شهادة بالوفاة (تستخرج من البلدية بعد سماع أربع شهود).
9. شهادة ميلاد الابن أو البنت الأصغر سنا للمعني بقيد وفاته.
10. أية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في قيد الوفاة.

: ثالثا: الوثائق المطلوبة لقيد الزواج

1. طلب خطي باسم المعني بالقيد (وباسم الطالب على أن يقدم ما يثبت صفته ومصالحته) موقع عليه من طرفه.
 2. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوج.
 3. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوج.
 4. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الزوجة.
 5. نسخة أصلية من شهادة ميلاد أب الزوجة.
 6. نسخة أصلية من شهادة ميلاد الأبناء الذين يكونون قد ولدوا في إطار الزواج الشرعي بين الطرفين.
 7. شهادة عدم تسجيل عقد الزواج.
 8. نسخة من الإعفاء من السن الممنوح من السلطات المختصة إذا لازم الأمر.
 9. أية وثيقة رسمية أخرى من شأنها أن تفيد في تسجيل الزواج.
- . هذا ويشترط أن لا تكون هناك منازعة في واقعة الزواج وان يكون كل من الزوج والزوجة على قيد الحياة

ملاحظة: بعد عرض الملفات على السيد وكيل الجمهورية يقوم هذا الأخير بإحالتها إلى القاضي المكلف بالحالة المدنية بعد أن يقدم التماساته ليفصل فيها طبقا للقانون.

- ملف طلب الإعفاء من شرط السن في الزواج
1. طلب إلى السيد رئيس المحكمة من طرف الزوجة.
 2. شهادة ميلاد الزوجة.
 3. شهادة ميلاد الزوج /شهادة طبية عليها صورة الزوجة.
 4. صورة من بطاقة التعريف الوطنية للزوج والزوجة وأب الزوجة.

اكتساب اللقب العائلي

بغرض تسوية وضعية الجزائريين الذين لا يتمتعون بلقب عائلي صدر الأمر رقم 07/76 المؤرخ في - 1976/02/20 يخول لهؤلاء الأشخاص الحق باختيار لقب عائلي مناسب شريطة تمتعهم بالجنسية الجزائرية وتقتصر إجراءات الحصول عليه على تقديم عريضة إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الكائنة في نطاق اختصاصها مكان تسجيل شهادة ميلاد المعني مع بيان لقب العائلي المختار مرفقا بملخص لعقد ميلاده أو لحكم الفردي أو الجماعي المصرح بولادته، كل ذلك في أجل أقصاه الأشهر الستة التالية لنشر هذا الأمر تحت طائلة غرامة قدرها 200 دج.

الحق *S.N.P. و من ثم فكل شخص راشد مولود شرعي لأب معروف تحمل وثيقة ميلاده عبارة *عديم اللقب في الحصول على لقب عائلي و إن كان له أولاد قصر فعلية أن يقدم وثائق ميلادهم زيادة على وثيقة ميلاده بصفة الممثل القانوني لهم .

وبعد أجرائه للتحقيقات الضرورية يحيل السيد وكيل الجمهورية الملف إلى السيد رئيس المحكمة ليفصل في الطلب المقدم بحكم في أجل أقصاه شهرين ابتداء من تاريخ إيداع العريضة لدى السيد وكيل الجمهورية و يكون الحكم الصادر بذلك ابتدائيا و نهائيا غير قابل للاستئناف و يتعين على السيد وكيل الجمهورية أن يسهر على أن تلصق فوراً ثلاث نسخ من الحكم الصادر بالمحكمة و بمقر المجلس الشعبي البلدي لمكان ولادة مقدم العريضة و لمكان إقامته لتمكين الغير المعنيين من المعارضة في منح اللقب في أجل ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الحكم و إن لم ترفع معارضة أو تقرير عدم القبول المعارضة المدعى بها فإن الحكم بمنح اللقب العائلي يصبح كامل الأثر و حينئذ يصبح من الواجب على السيد وكيل الجمهورية أن يبلغ نسخة من المنطوق الحكم إلى ضابط الحالة المدنية المختص ليؤشر بذلك على عقد ميلاده و عقد زواجه و على أوراق الحالة المدنية الخاصة بزوجه و بأولاده القصر و من ثم يصبح واجبا على ماسكي سجلات الحالة المدنية عدم كتابة عبارة 'بدون لقب عائلي' أو أية عبارة مماثلة عند تسليم نسخ مطابقة لأوراق الحالة المدنية.

تغيير اللقب العائلي

المرسوم رقم 157/71 المؤرخ في -1971/06/03

لقد خولت المادة 56 من قانون الحالة المدنية لكل شخص يتذرع بسبب معين لتغيير لقبه يمكن أن يخصص له بذلك ضمن الشروط التي تحدد بموجب مرسوم (رقم 157/71) و من ثم فإنه يمكن لأي شخص يرغب في تغيير لقبه العائلي بسبب جدي كأن يكون لقبه الأصلي معيبا أو مشينا أن يطلب ذلك شريطة توجيه طلب مسبب إلى السيد وزير العدل الذي يكلف السيد النائب العام للدائرة القضائية التي ولد بها الطالب بإجراء التغيير ثم ينشر مضمون الطلب في الجرائد المحلية لمكان ولادة الطالب و عند الاقتضاء بمكان سكانه وولادته و يكون ذلك بسعي المعني بغرض تمكين الغير الذي يهمه الأمر من تقديم الاعتراضات في هذا الشأن إلى السيد وزير العدل خلال 06 أشهر ابتداء من تاريخ النشر.

و بعد استكمال تحقيق في الملف يتم رفعه بعد انقضاء المدة المذكورة إلى لجنة وزارية مشتركة مشكلة من ممثلين لوزير العدل وآخرين لوزير الداخلية يتم تعيينهم لهذا الغرض من قبل الوزيرين المذكورين وبعد دراسته من طرف اللجنة المذكورة يحيل السيد وزير العدل الملف مشفوعا باقتراحاته إلى السيد رئيس الجمهورية ليعطي موافقته على استبدال اللقب بموجب مرسوم رئاسي وينشر بعدها التعديل في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية و حينئذ يتم تصحيح وثائق الحالة المدنية لصاحب اللقب الجديد ولأولاده القصر بناء على طلب إلى

السيد وكيل الجمهورية

: مطابقة لقب الكفيل بالمكفول

المرسوم التنفيذي رقم 24/92 المؤرخ في 1992/01/13

يخول لكل من كفل قانونا ولدا قاصرا مجهولا النسب من الأب أن يقدم بطلب إلى السيد وزير العدل لتغيير اللقب باسم هذا الولد ولفائده وذلك قصد مطابقة لقب الولد المكفول بلقب الكفيل ولبيتمكن الكفيل من الحصول على الموافقة الصريحة لأم القاصر وإجراء كل التحريات اللازمة لتحقيق ذلك.

يمنح السيد رئيس المحكمة للكفيل مدة ثلاثين يوما كأقصى حد لتقديم هذه الموافقة، أما في حالة عدم عثور أم القاصر يتعين على الكفيل تقديم تصريح شرفي يذكر فيه أنه استحالة عليه العثور على أم المعني، بعد هذه الإجراءات يصدر السيد رئيس المحكمة أمرا بمطابقة لقب الكفيل بالمكفول وفقا لطلب الكفيل ويتم النطق بالأمر بناء على طلب من السيد وكيل الجمهورية الذي يخطر به وزير العدل بالطلب ويصدر الأمر في غضون 30 يوما الموالية لتاريخ الإخطار من السيد وزير العدل ويكون هذا الأمر محل تسجيل وإشارة على هامش سجلات وعقود ومستخرجات الحالة المدنية ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

: شهادة الكفالة

الكفالة من إلزام على وجه التبرع للقيام بولد قاصر من نفقته و تربيته و رعاية يشترط في الكفيل أن يكون قادرا على رعاية القاصر و تنصب لكفالة على الولد القاصر الذي يكون مجهول النسب أو معلوم النسب و في هذه الحالة تتم الكفالة بموافقة الأبوين

وتخول الكفالة للكفيل الولاية القانونية على القاصر و تخول له جميع المنح العائلية و المدرسية التي يتمتع بها - (المواد 116-117-118-119-120-121-122 من قانون الأسرة) الوالد الأصلي

و إستقر العمل في المحاكم على إستخراج شهادة الكفالة تتم في المحكمة التي يوجد فيها مسكن الكفيل ويتعين -

: عليه إحضار الوثائق المذكورة أدناه

(أ) بالنسبة للقاصر مجهول النسب

1- شهادة ميلاد القاصر المكفول

2- شهادة ميلاد الكفيل

3- حضور شاهدين يثبتان حالة التكفل

4- طابع جبائي

(ب) بالنسبة للقاصر معلوم النسب

1- شهادة القاصر معلوم النسب

2- شهادة ميلاد الكفيل

3- تصريح أبوي يمنح التكفل

4- طابع جبائي

: التأشير على الدفاتر التجارية

نصت المادتين 9 و 11 من القانون التجاري على أن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم صفة التاجر ملزمون بمسك الدفتر اليومي و دفتر الجرد، وتكون صفحات الدفترين مرقمة ترقيما تسلسليا، وموقع عليها من طرف رئيس المحكمة

يقدم الدفتر التجاري إلى رئيس المحكمة التي يوجد فيها مقر المحل التجاري أو المقر الرئيسي للمؤسسة التجارية،

: ويتم التأشير على الدفاتر التجارية بإحضار

1- الدفتر المراد التوقيع عليه بعد ترقيم كل صفحاته

2- نسخة من السجل التجاري

3- طابع جبائي

ملاحظة: بالإضافة إلى الدفاتر التجارية، فإن كل الدفاتر والسجلات المستعملة في المؤسسات الإدارية، يؤشر عليها من طرف رئيس المحكمة

:التصديق على العقود التوثيقية

المبدأ أن كل العقود التوثيقية المحررة من قبل الموثق أثناء ممارسة مهامه لها حجية مطلقة و لا تحتاج إلى أي تصديق من القضاء بإعتبار أن الموثق هو ضابط عمومي (طبقا للمادة 5 من قانون التوثيق وأن كل العقود التي (يحررها تعتبر عقود رسمية

ولكن إذا أراد شخص أن يعرض أحد العقود التوثيقية على سلطات أجنبية فإنه يتعين عليه عرضها على رئيس المحكمة التي يوجد في دائرتها مكتب الموثق للتصديق عليها ما لم توجد إتفاقيات دولية تنص على خلاف ذلك (من قانون التوثيق 20)المادة

.والتصديق على عقود الموثق من قبل رئيس المحكمة لا يتطلب أي إجراء سوى عرض العقد محل التصديق